سلطات الأمن اعتقلت منظّم التحالف ومنعت الصحف المحلية من تغطية مؤتمره الصحافي

السودان: تحالف جديد للمعارضة في الداخل يطالب بـ"تفكيك دولة الإنقاذ" وانتخابات حرّة

□ *الخرطوم – النور أحمد النور*

■ دشّنت المعارضة السودانية أمس تحالفاً جديداً وأصدرت «اعلان الخرطوم» الذي دعا الى تفكيك «حكومة الإنقاذ» وتشكيل حكومة انتقالية، وإجراء انتخابات برقابة دولية، وصوغ دستور ديموقراطي، وتحدث السلطات بعقد مؤتمر صحافي بعد فض السلطات الأمنية مؤتمراً معلناً واعتقالها الناشط غازي سليمان.

وقّع ٣٢ حزباً معارضاً ومنظمة مجتمع مدني ونحو مئة من الشخصيات السياسية والاكاديمية على «اعلان الخرطوم» الذي يساند «اعلان القاهرة» الذي وقّعه زعماء حزب الامة الصادق المهدي والحزب الاتحادي الديموقراطي محمد عثمان الميرغني والحركة الشعبية لتحرير السودان العقيد جون قرنق قبل شهرين. وطالب الاعلان بـ«تفكيك دولة الحزب الواحد وبناء دولة الوطن، وتشكيل حكومة انتقالية تشارك فيها كافة القوى السياسية في جميع مستويات الحكم، واشراك القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في صوغ دستور مدني ديموقراطي للفترة الانتقالية». وأقر الاعلان دعم مسيرة السلام العادل والشامل وخلق اجماع وطني حولها. واعتبر بروتوكول مشاكوس الذي وقّعه طرفا النزاع في تموز (يوليو) الماضي، «مرتكزاً جيداً يمكن ان ينهض عليه اتفاق سلام كامل اذا شاركت فيه كل القوى السياسية».

ودعا «اعلان الخرطوم» الى اجراء انتخابات حرة ونزيهة بمراقبة دولية في النصف الاول من الفترة الانتقالية ومدتها ست سنوات. واتفق الموقعون على ضرورة ان تكون العاصمة «قومية تتساوى فيها الاديان والمعتقدات والثقافات كافة، عاصمة لكل اهل السودان المتعدد الاديان والأعراق والثقافات». كما اكدوا الالتزام بالديموقراطية التعددية واعادة بناء مؤسسات الخدمة المدنية على أسس قومية. واعتقلت السلطات الامنية صباح امس رئيس جبهة القوى الديموقراطية المحامي غازي سليمان من منزله وأبلغت اسرته انه «سيكون مستضافاً في سجن كوبر» قبل موعد توجهه الى مكتبه الذي اعلن ان المؤتمر الصحافي لـ«اعلان الخرطوم» سيعقد فيه. وطوّقت قوة من الامن المكتب في وسط الخرطوم وأخرجت جميع من كانوا داخله.

وأبعدت السلطات من مقر المكتب مجموعة من الساسة ابرزهم الامين العام لحزب الامة الدكتور عبدالنبي علي احمد، والمسؤول السياسي في حزب المؤتمر الشعبي الدكتور بشير آدم رحمة والقيادي في حزب العدالة مكي علي بلايل والامين العام لحركة القوى الجديدة الحاج وراق، لكنها اعتذرت لهم لاحقاً. وأمرت السلطات الصحف بعدم نشر «اعلان الخرطوم» وما صاحبه من احداث.

غير ان قوى المعارضة فاجأت السلطات وعقدت مؤتمراً صحافياً في مكتب المحامي ساطع الحاج ووقعت هناك على الاعلان. وقال الامين العام لحزب الامة ان «اعلان الخرطوم» «يمهّد لعملية السلام والديموقراطية الراشدة»، واعتبره «من حلقات العمل المشترك لقوى القوى ويرسم خريطة المستقبل».

ورأى القيادي في الحركة الديموقراطية الاجتماعية ان «اعلان الخرطوم» يطرح «تحالفات جديدة لا تقصي احداً ولا تستهدف جهة وانما من اجل وحدة البلاد ومستقبلها».

وقال ممثل القوى الوطنية المحامي محمد الحافظ محمود ان الاعلان «تشجيع لاعلان القاهرة ويتفق معه من اجل الخروج من المأزق الذي وقعت فيه الحكومة».

وتباينت مواقف قادة الحزب الاتحادي الديموقراطي من الاعلان على رغم توقيع نائب الامين العام للحزب سيد احمد الحسيني عليه. وقال القيادي في الحزب علي السيد ان حزبه لا صلة له بالاعلان.

وتحفظ حزب المؤتمر الشعبي بزعامة الدكتور حسن الترابي على «اعلان الخرطوم». وقال المسؤول السياسي للحزب الدكتور بشير آدم رحمة لـ«الحياة» ان حزبه «يتفق مع الاعلان في مسائل الديموقراطية والسلام والحريات والاجماع وتشكيل حكومة انتقالية، لكنه يختلف معه في القضايا الاخرى باعتبار المؤتمر الشعبي ليس جزءاً من قرارات أسمرا التي أصدرها التجمع» المعارض.

خبراء إرهاب عرب يدرسون سبل كشف "الخلايا النائمة"

□ *تونس – رشيد خشانة*

■ ألقت تفجيرات الدار البيضاء والرياض بظلالها على اجتماعات المسؤولين عن مكافحة الارهاب في البلدان العربية التي بدأت في تونس امس في اطار مجلس وزراء الداخلية العرب وتستمر يوماً واحداً.

وناقش المشاركون في الاجتماعات سبع نقاط مدرجة على جدول الاعمال في مقدمها «الخلايا الارهابية النائمة» والوسائل الارهابية المستجدة في ظل العولمة وتبادل المعلومات والخبرات في شأن المجموعات الارهابية.

وقال الامين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب الدكتور محمد بن علي كومان (سعودي) ان الاجتماع «يعقد وآثار تفجيرات الرياض والدار البيضاء ما زالت ماثلة للعيان، وشاهدة على مدى وحشية مثل تلك الاعمال واستهتار منفّذيها والمخطّطين لها بالتعاليم الدينية». لكنه اكد في كلمة افتتح بها الاجتماع ان مكافحة الارهاب «لن يكتب لها النجاح اذا بقيت في الاطار الامني البحت» وحض على «تضافر جهود جهات مختلفة على الصعيدين الرسمي والشعبي لاستئصال جذورها بالقضاء على الفقر والجهل اللذين يستثمرهما المنظّرون للارهاب في تجنيد منفّذي العمليات».

وشدد على دور المؤسسات والمراجع الدينية في «تبصير المواطنين بالتعاليم الاسلامية التي تنبذ العنف وتقدس النفس البشرية».

واعتبر ان «الحاجة باتت ملحّة اليوم لعقد مؤتمر دولي عن الارهاب في اطار الامم المتحدة».

وحض رئيس الدورة رئيس الوفد اللبناني العميد سيمون حداد على «تكاتف جهود جميع الاطراف كي لا نترك ثغرة يمكن للجماعات الارهابية ان تستغلها لتنفذ منها وتحقّق اغراضها»، مشدداً على ضرورة تطوير التنسيق بين اجهزة مكافحة الارهاب العربية ثنائياً وجماعياً.

الا انه اكد «واجب التمييز بين الارهاب والنضال المشروع الذي تخوضه الشعوب المكافحة لتحرير ارضها والحصول على حقها في الاستقلال». وقال ان «هذا الموضوع يعنينا كعرب في صورة مباشرة لأننا نعاني من ظلم الاحتلال الاسرائيلي وشراسة الممارسات التي تقوم بها قوات الاحتلال ضد سكان المناطق المحتلة».

المغرب: التحقيق مع ١٤ شخصاً بتهمة الإعداد لـ"أعمال إرهابية"

■ الرباط – أ ف ب – أعلن النائب العام في الدار البيضاء مساء أول من أمس ان ١٤ شخصاً أُحيلوا على التحقيق في الرباط، ووجهت اليهم تهمة الإعداد لـ«اعمال ارهابية» في اطار التحقيق في تفجيرات ١٦ ايار (مايو).

وأُحيل ثلاثة مشتبه بهم آخرون الاثنين على قاضي التحقيق في الدار البيضاء، في اطار التحقيق نفسه في الاعتداءات الانتحارية الخمسة التي أسفرت عن مقتل ٤٤ شخصاً منهم ١٢ انتحارياً.

وقال النائب العام في الرباط ان المشبوهين الاربعة عشر «ينتمون جميعاً الى السلفية الجهادية» وهي حركة مغربية متطرفة محظورة.

ووجهت اليهم تهمة «الاشتراك مع مخربين في إعداد اعمال ارهابية وتنفيذها وحيازة اسلحة نارية وصنع متفجرات وجمع اموال وإدارتها لاستخدامها في تنفيذ اعمال ارهابية».

وقال النائب العام ان بعضاً من اعضاء هذه المجموعة «كانوا يخططون لهجمات للاستيلاء على اسلحة نارية عائدة لعناصر من الشرطة والدرك تمهيداً لاستخدامها في اعمال ارهابية».

وأدى التحقيق في الهجمات الانتحارية في ١٦ ايار، حتى الآن، الى توجيه التهمة الى ١٤٨ شخصاً في اوساط المتطرفين، وفق حصيلة وُضعت بالاستناد الى البيانات الرسمية التي وفّرتها النيابتان العامتان في الرباط والقنيطرة.

القاهرة: لا خضوع لأميركا لكن التفاهم معها ضروري

□ *القاهرة – محمد صلاح*

■ ركز مسؤولان مصريان كبيران أمس، على قضية العلاقات المصرية – الأميركية وأكدا أهميتها، لكنهما نفيا أي خضوع مصري للتوجهات الاميركية.

وتحدث وزير الإعلام المصري السيد صفوت الشريف عن قضية الاصلاح السياسي وأكد أن مصر «قطعت شوطاً طويلاً فيها»، مشيراً الى انشاء مجلس قومي لحقوق الإنسان، وقال إن الحزب الوطني الحاكم «منفتح على الجميع ومؤمن بالديموقراطية والتعددية الحزبية». لكنه شدد في لهجة صارمة على أنه «لم يفرض علينا أحد شيئاً في هذا المجال فنحن بلد ديموقراطي ولا نسمح لأحد بالوصاية علينا». وأكد الشريف الذي كان يتحدث في اجتماع امس، أن المؤتمر السنوي للحزب الحاكم المقرر يومي ٢٧ و٢٨ أيلول (سبتمبر) المقبل برئاسة الرئيس حسني مبارك سيعقد « لمتابعة أداء الحزب وتقويمه. وليس مطروحاً اجراء أي تغييرات او انتخابات جديدة خلاله».

وتناول الدكتور اسامة الباز المستشار السياسي للرئيس حسني مبارك في تصريحات بثها التلفزيون الرسمي، طبيعة الجولة التي قام بها وفد مصري رفيع المستوى، ضم السيد جمال مبارك وعدداً من المسؤولين والشخصيات العامة ورجال الأعمال والمثقفين، في أوروبا وأميركا الاسبوع الماضي. ووصف مطالبة البعض بوقف الاتصالات مع واشنطن بأنها «تفكير خاطئ».

وأكد أن اميركا «دولة محورية على الصعيد الدولي»، معتبراً أن الحفاظ على الحوار معها «أمر ضروري»، إلا أنه أضاف أن ذلك «لا يعني الخضوع للرغبات الاميركية. بل إن الاختلاف مع الاميركيين قد يكون أمراً وارداً نظراً الى اختلاف المصالح والفلسفة بين البلدين». ورأى الباز أن مشاركة سياسيين وبرلمانيين وصحافيين ورجال أعمال في الوفد المصري الذي زار اميركا اخيراً «تتواءم مع طبيعة المجتمع الاميركي متعدد الجوانب».

وفي شأن جهود الوفد لإبراز صورة واقعية لمصر امام المراكز الاميركية المتشددة خصوصاً في مسألة الديموقراطية، نفى الباز أن تكون هذه المراكز ركزت على هذا الموضوع الا بشكل عابر «ولم يكن الحديث فيه عن مصر». وتابع ان «الاطروحة الخاطئة التي كانت تطرحها بعض الدوائر الاميركية هي ان الديموقراطية الاميركية هي النظام الذي يجب أن يطبق في العالم، لكنها تتجاهل الظروف الخاصة بكل دولة».

دو فيلبان يدعو الى زيادة المبادرات بين فرنسا والمغرب العربي

■ باريس – أ ف ب – دعا وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دو فيلبان مساء امس في ارجونتوي في الضاحية الشمالية لباريس، الى زيادة المبادرات بين فرنسا ودول المغرب وتخطي العلاقات بين دولة ودولة.

وقال دو فيلبان، خلال مناقشة في بلدية ارجونتوي مع حوالى مئة شخصية يتحدر معظمها من المهاجرين: «من اجل بناء علاقة قوية مع المغرب (العربي)، من الضروري استخدام كل الوسائل والاستفادة من القدرات البشرية على جانبي المتوسط». ودعا الى زيادة «المبادرات الفردية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تشكل خميرة لتطوير العلاقات بين فرنسا وشمال افريقيا خصوصاً الجزائر والمغرب وتونس، معتبراً ان العلاقات التقليدية بين دولة ودولة «تخطاها الزمن». واشار الى ان الحوار الاوروبي – المتوسطي المنبثق من عملية برشلونة في ١٩٩٥ يتيح التقارب بين كل دول المنطقة.

ووجه عدد من المشاركين التهنئة الى الوزير الفرنسي على دوره في الازمة العراقية خصوصاً في مجلس الامن، وسألوه عن الوضع في الشرق الاوسط. وقال ان «العالم اليوم يحتاج الى تنظيم افضل للمجتمع الدولي يقوم على بعض القواعد وبعض المبادىء كالتضامن والعدل».

واضاف: «نحتاج اليوم الى اصلاح كبير في المجتمع الدولي. ولم يبق سوى الامم المتحدة التي تتيح لاعضاء المجموعة الدولية التصرف بصورة جماعية».

وذكر دو فيلبان أن «القوة يجب ان تكون الحل الاخير» وطرح فكرة اقامة «هيئة لحقوق الانسان في الامم المتحدة». مشيراً الى «ان وجود مراقبين دوليين على الارض يحد من قدرة المتحاربين على ارتكاب اعمال وحشية».

وسئل دو فيلبان عن الحجاب الاسلامي، فأعرب عن ارتياحه الى قرار الرئيس جاك شيراك انشاء «لجنة تفكير» حول العلمانية، مشيراً الى «ضرورة بقاء كل شخص وفياً لهويته شرط ان يحاول دائما فهم الآخر».

الأردن: تأجيل الحكم على البطيخي الى ١٠ الجاري يفتح باب التساؤلات عن عقوبته ومصيره

□ *عمان – باسل رفايعة*

■ بات على الأردنيين الأقلّ صبراً والأكثر ترقباً لمعرفة مصير مدير الاستخبارات السابق سميح البطيخي أن يعدّوا أياماً أخرى على أصابعهم، بعدما أرجأت المحكمة العسكرية الخاصة التي يمثل أمامها منذ ١١ الشهر الماضي متهماً بالفساد والتزوير واستغلال المنصب العام جلسة النطق بالحكم المقررة أمس الى العاشر من الشهر الجاري، بعد عودة الملك عبدالله الثاني وقرينته الملكة رانيا من رحلة خاصة في اسبانيا.

هذا التأجيل الذي بررته الصحافة بـ«الحاجة الى المزيد من المداولة والتدقيق» في ملف القضية خضع سريعاً لتكهنات عن مصير البطيخي، وتأويلات عن أبعاد القرار في الأوساط السياسية والشعبية في الأردن، ذهب أحدها الى أن البطيخي الذي يمثل رمزاً من رموز الدولة الأردنية في مرحلة انتقال العرش الى الملك عبدالله من والده الراحل الملك حسين بن طلال في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، سيخرج من قاعة المحاكمة بأقل الخسائر، وإن كان من بينها مستقبله السياسي، في مقابل ألا يودع السجن وتصادر أمواله التي قالت النيابة العسكرية أنها تبلغ نحو ٢٥ مليون دولار دفعها له المتهم الرئيسي في قضية التسهيلات المصرفية مجد الشمايلة لقاء كفالات موقعة من البطيخي وممهورة بختم دائرة الاستخبارات، للحصول على قروض لتمويل شراء منظومة أجهزة إلكترونية لمصلحة الدائرة ومؤسسات حكومية أخرى، لم تكتشف البنوك أنها وهمية إلا بعد أن فرّ الشمايلة من الأردن، العام الماضي وكبّدها ٢٢٥ مليون دولار.

وفي حين أن احتمال حصول البطيخي على البراءة واستعادة شخصيته الاعتبارية لا يخطر على بال أحد حتى من المعارضة التي تشكك في صدقية الدولة تجاه التصدي بصرامة للفساد في أجهزتها، رغم أنها لا تنسى أن مشروع قانون الكسب غير المشروع بسؤاله الثوري: «من أين لك هذا؟» لا يزال منذ أكثر من خمس سنوات تائهاً بين الحكومة والبرلمان السابق. ولكن هذه القوى السياسية على يقين بأن هذا الرجل الذي كاد أن يتقدم في مناصب الدولة الى رئاسة الحكومة، وفضحت قصته في الصحافة والفضائيات على نطاق واسع، وقضى أياماً في التوقيف في مبنى الاستخبارات في مفارقة قدرية أشبعت شماتة خصومه في دوائر الدولة والمعارضة والشارع لن ينتهي إلا مداناً بالفساد وان لم تصدر بحقه المحكمة قراراً شافياً، وتالياً فإن «التأجيل لا يعني شيئاً» لأن البطيخي يفتقر الى أي ورقة تؤهله للدخول في لعبة صفقات وتسويات مع شخصيات متنفذة في السلطة، أو مع حكومة علي أبو الراغب التي ردت على غضب المعارضة وجماعات حقوق الإنسان من القوانين الموقتة بإحالة قضية التسهيلات المصرفية الى القضاء العسكري، وحظي الإجراء بترحيب واسع.

البطيخي الذي مثل أمام محكمة منعقدة في مبنى الاستخبارات على مدى عشر جلسات نشرت وقائعها نصاً في الصحف اليومية، وظلّ يرتدي ثياباً رسمية أنيقة، ويجلس على مقعد مريح والى جواره زجاجة مياه معدنية وكأس، بدا هادئاً، وهو يستقبل من النائب العام العسكري مهند حجازي تهم «الاحتيال، والتزوير، وتقليد أختام رسمية، والحصول على منفعة شخصية عن طريق اللجوء الى صكوك صورية» مقرونة بمرافعة ذكرت أن البطيخي «ضرب عرض الحائط بالثقة الملكية» أثناء توليه رئاسة الاستخبارات بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٠، كما انه «استمرأ الكسب غير المشروع وتنكّب طريق الفساد، رغم أنه (كان) المسؤول عن محاربة الفساد وقمع الفاسدين» معتبراً أن ما فعله البطيخي «كان له وقع الصدمة العنيفة التي وقف أمام فظاعتها أبناء الوطن مذهولين لا يصدقون» ما حدث.

كانت هذه المرافعة مثار اعتراض وكلاء الدفاع عن البطيخي الذين اعتبروها «رسالة موجهة الى الرأي العام» تهدف الى «اغتيال سمعة» موكلهم، الذي نفى بشدة إفادات شهود النيابة عن تزويده الشمايلة كفالات مزورة للحصول على قروض، كما انه أنكر معرفته به إطلاقاً، واعتبر أن «القضية برمتها مكيدة مدبرة» من خصوم ربما لن يتردد في إعلان أسمائهم إذا غلّت يداه بالقيود بعد النطق بالحكم.

وحسب قانونيين فإن العقوبات على التهم الموجهة للبطيخي تبدأ من السجن ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات، وقد تثبت عليه أقلها عقوبة، بما يمكنه من ان يستبدل بالسجن الغرامة، وان ينكفئ الى الظل في منزله أو العمل في القطاع الخاص، وقد يحكم بمدة تزيد على العام، على ان الحكم أياً كان لن يكون نافذاً إلا إذا صادق عليه مدير الاستخبارات الأردنية الفريق أول سعد خير الذي يملك صلاحيات إعادة النظر فيه، بعد قرار المحكمة الخاصة التي شكلها برئاسة مساعده اللواء سميح عصفورة.

وتعتقد أوساط عدة في الأردن، ولا سيما ثقافية وأكاديمية بأن البطيخي أصبح «عبرة لمن يعتبر» ونال درساً قاسياً في الشهور الماضية عندما باتت قصته تتصدر الصحف وحديث الشارع وحوارات النخبة على حد سواء، وسيان إذا وقف أمام القضبان أو خارجها، لأن الأكثر أهمية هو تشجيع الدولة على محاربة الفساد، وتغيير شكل المواجهة معه من مجرد رفع شعار «العزم على ضرب أوكاره» الى جهد مؤسسي تحركه وتضبطه تشريعات نافذة، والكثير من الإجراءات التي تؤكد الشفافية في الوزارات والمؤسسات العامة. وتشير هذه الأوساط الى أن على الحكومة وأجهزتها المختصة أن تستفيد من تصميم الملك عبدالله على «التصدي للفساد من دون هوادة» وتسعى الى تطوير آليات الرقابة الإدارية للكشف عن جذوره، وتسمح للصحافة بنشر خفاياه.

اسقف كاثوليكي ينتقد هدم إسرائيل أسس مسجد شهاب الدين

□ *أبوظبي – شفيق الأسدي*

■ انتقد الأسقف برنارد جيوفاني غريمولي، المسؤول عن الكنائس الكاثوليكية في شبه الجزيرة العربية، هدم السلطات الإسرائيلية أسس مسجد شهاب الدين في مدينة الناصرة في فلسطين بحجة أن هذا المسجد يهدد كنيسة البشارة المجاورة، واعتبر أن «هذا أمر غير مقبول ولا نوافق عليه كلياً، لأنه لا بد من احترام أماكن مقدسات كل دين، وما يفعله الإسرائيليون من تدمير لهذه المساجد لأسباب سياسية، لا يمكن أن يقبل على الاطلاق».

ولفت غريمولي في محاضرة ألقاها مساء أول من أمس في مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة في أبوظبي، إلى أن «وجود المسيحيين في العراق قديم جداً، والآن بعد هذه القرون هناك بعض الصعوبات، لكنهم يحظون الآن باحترام كبير ويمارسون شعائرهم بحرية».

جمعية الصحافة الاجنبية تنتقد عقوبات اسرائيل ضد "بي بي سي"

■ القدس المحتلة – أ ف ب – انتقدت جمعية الصحافة الاجنبية في اسرائيل امس العقوبات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية ضد «هيئة الاذاعة والتلفزيون البريطانية» (بي بي سي) محذرة من انها قد تتحول الى «ضغوط سياسية».

وشجبت الجمعية في بيان قرار اتخاذ اجراءات ضد «كل هيئات (الصحافة) او الصحافيين الذين تعتبر تحقيقاتهم غير متفقة مع سياسة الحكومة».

وجاء البيان بعد قرار السلطات الاسرائيلية «قطع كل صلة» بـ«هيئة الاذاعة والتلفزيون البريطانية» التي اتهمتها بأنها «تجعل اسرائيل تبدو شريرة» ولأنها نشرت تحقيقات «تكاد تكون معادية للسامية»، حسبما صرح مدير المكتب الاعلامي للحكومة دانيال سيمان الاثنين.

ويسلم هذا المكتب الاعلامي الذي يعتبر هيئة رسمية تخضع لمكتب رئيس الوزراء خصوصا البطاقات الصحافية.

واضاف ان «أي مصدر رسمي ولا وزير ولا متحدث لن يدلي بأي تصريح لمراسلي الهيئة حتى اشعار آخر.

شكر على تعزية

عموم آل تقلا ومسمار وأقرباؤهم وأنسباؤهم

في سورية والمهجر

يشكرون كل من تفضّل وواساهم

بوفاة فقيدهم الغالي

المهندس فؤاد نعيم تقلا

سواء بالحضور او هاتفياً او

بإرسال البرقيات

سائلين الله ان يرعاكم جميعاً